غذا كان او غيره ويتفرع عليه اعطا الغذا والدوا بحسب المرض ومراعات صاحب الروحانية السارية فيه
فتداوي السوداوي بكل حار رطب في روحانية الزهرة وهكذا الا ترى ان دماغ الحمار والكلب ودم الارنب توقع
العداوة بين اخذيها في اي طعام كان باقليم زحل ولو انها اخذت في غير مصر لم تؤثر بشي لمعاكسة صاحب
الروحانية ومن هاهنا يبطل نفع غالب الادوية ويتفرع على هذا بروز العقاقير خصوصا اذا كان في الطالع
معتادة فانه يبطل عملها والاحوط جعلها في الظل مطلقا من يوم تلعيها فان تعذر فمن حين تلعها من العطاب
بل منعوا جواز الدق في هاون مكشوف لمخالطة الهوا روحانية وانه يجب النظر في المرض هل موضعه في الراس
ليوب على طلع الحمل في علي فانه لو اختلفوا فيما اذا كان المرض من مقولة الثقيل المطلق كالماليخوليا يبلغ عضو
الحقيق المطلق كالراس هل الملاحظة المحل او الحال او هما معا قال المعلم بالاول لانه الاصل المطلوب حفظه والبقراط
واصحابه بالثاني لانه المطلوب دفعه وهو الصايل ورد بانه لم يكن في نفسه ضعيفا لم يتوجه اليه الخلط
المفسد فيجب تقويته وعبارته في الشفا تقتضي الميل الى القول بالثالث وكانه علي ما فيه اوجه ويتفرع
علي هذا القول بالحمية وعدمه عند معارضة الاسباب كاشتداد الحمى المانع من اخذ الزفر وسقوطه
القوي المستدعي لتناوله والارجح هنا الثاني وياتي الثالث محال بعد مباحثة كثيرة لا طايل تحتها
قاعدة اذا كان غاية البدن الافعال وهي غايات القوى التي هي غايات الارواح الكاينة عن لطيف
الغذا وجب بالضرورة القصد الى كل غذا غلب لطيفه وفيه نظر من صحة القاعدة فيجب ما قلناه ومن
لو فهم ضعف الاعضا الكاينة من القسم القليل فيجب اخذه لانها العمدة ويتفرع عليه وجوب تعديل
الغذا وكونه جامعا لما يناسب الطبيعيات لتكثير الما والحيوانات كتهييج الشاهية والنفسانية
كتقوية الحفظ وان يكون مشتملا علي مصلح وجاذب وحافظ الى غير ذلك مما سلف في القوانين قاعدة
التغيير الواقع في البنية محصور في اصول الطبايع الاستقصايية فيجب ان لا يزيد علي عشرين لاربعة
صحيحة والباقي فاسد لان الخلط اما صحيح في نفسه او فاسد فيها بلا طار او به وهو الباقي فهذه
العشرون وعلي هذا يتفرع معرفة العلامات كلية كانت كالنبض او جزيية كمرارة الفم وتراكيب
الادوية واوقات اعطائها وتقديم نحو الاسهال علي غيره وقتا مخصوصا واوقات البحارين وتفاصيل
انواع الصداع واوجاع العين ومراتب الحفظ والنسيان الاربعة الى غير ذلك قاعدة حكم بعض
الاشيا علي بعض ولم يوجد ما يعطي نسبة اختصاص في الجملة وعليه قسمة الاعضا الى رئيسة
ومرؤوسة ويتفرع الاعتنا بجذب المرض عن العضو الرئيسي الى غيره لكونه في الثاني غير مخوف
كاليرقان الاسود بالنسبة الى الاستسقا وان لا يخلو تركيب من مزيد اختصاص بحفظ الراس
ومطرف الغاية الى مثل منع ما ينكي احدها وان كان نافعا في ذلك الا من منع الحصن في وجع الطحال اذا
كانت الكبد موقوفة مع قوة نفعها في ذلك قاعدة لما كانت اسلاب شي عليه كان المبني موقوفا

علي

علي صحة الاساس فان تعدد احتياج المبني فعلي تعدد اساسه تفرع فان تداخلت فكذلك
الثورات والافلا ومن ثم تفرعت الاسباب الضرورية وانحصرت في ست الهوا والما وقد مضيا والثنا ولات
وتقدم ما فيها والنوم والحركة بقسميها والاحتباس والاستفراغ وستاتي وكذلك الاعتنا بتدبيرها في كل
من قدمين الجزييات واما غير الضروريات فافراده غير محصورة قاعدة مدار الشي ان كان من حيث
هو صحيح فليس الا علي اصلاح وان نظر فيه الى كونه احد علله من الاربع لشي ما من الاشيا فعلي
ذلك الشي ومن هنا نزل الحدود والرسوم في التعاريف اذ الشي تدبر بحسب مادته او صورته وقد
يتم تمهيد الواضع فليحط الاربعة وقد يكون المدار علي ملاحظة الكل ولا شك ان علم الطب كبدن
الانسان من القسم الاخير ويتفرع عليه ان احوال البدن اما صحة تامة او مرض كذلك او واحد لا في
الغاية وتدبير كل ذلك وعلاماته وذكرها بالايام قاعدة حفظ الصحة في الموصوف علي وجه يتعلقه
به غاية ما اتصف بها لاجله موقوف علي معرفة ما يوجبه بتعمل وما يعقبه ليحترز منه والصحة صفة اذا
اتصف بها البدن كانت غايته صدور الفعل منه علي وجه الكمال وهو في معرض الزوال لعدم بقايه بدون
ويخلف بحلله ما يشبهه داخلا في الانتظام علي النسب الطبيعية وقد اشتمل علي ما ذكر وغيره فحفظها موقوف
علي تمييز القسمين فتفرع العلم بتفاصيل المتناولات وجوبا من حيث اعتدال وقوام وكم وجهة وتوافق
الى غير ذلك ومعرفة الطوارى الزمانية والمكانية والفصول والنعم وتعاطي الاستفراغ كالحمام والصناعات
والمذكور والحمل والاقامة ونظايرها ومنه الاسنان والسحن الى غير ذلك قاعدة قد يتفق للواحد من
حيث وحده نوعه او شخصه الاتصاف بمتضادين علي سبيل التعاقب لا الاتحاد زمنا فان كان كل من
الصنفين غير مخرج للموصوف عن مجراه الطبيعي فالتغاير الصدى محال وان كان كل منهما فاعل ذلك فكذلك
في جهة العكس فتعين ملايمة احدهما له ومنافرة الاخرى ووجب حينيذ الاخذ علي الاحتفاظ
من وقوع المنافرة وبدن الانسان قد اتصف بالصحة والمرض المتضادين وتعاوقه المرض لدعن الافعال
الطبيعية ودفعه اذا وقع الامر الا التحرز منه وذلك موقوف علي معرفة انواعه واسبابه وكل عضو منهما
موقوف [illegible] طرق الاخذ في صون البدن سدا او دفعه وقد اشار الفاضل ابن نفيس في فاتحة الكتاب الثالث
الى شي من هذا التقاسيم واختصاص الاعضا بها حاصله ان المرض اما ان يعم كالحمى او يخص عضوا كالصداع
للراس او اثنين من جنس واحد واسكن عرضه لهما معا كالرمد او لم يكن كالفرح او من جنسين كالخفقان
للقلب وفم المعدة او يخص الكوين اثنين اما من نوع واحد كماحس الاصابع او لا كالمفصل وهذه الامراض هي
الجزيية الباطنة غالبا وقد لا يخص المرض عضوا مخصوصا كتفرق الاتصال ولكل من افة ينتج عنه
اما في العضو المريض او شريكه او جاره وكذا الظهور قد يقارن المرض كالصداع للحمى وقد يسبق كصوه
لضعف الهضم وقد يتاخر الحمى للعفن وقد يكون باطنا والافة ظاهرة كصفرة الاعضا في اليرقان ان اشتدت
الحرارة وسقوط الشعر اذا احترقت الاخلاط وقد يكون كلاهما باطنا كفساد الكبد عن ورم الطحال وضيق

Copyright © King Saud University